

Distr.: General
22 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٧٥ من جدول الأعمال
مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لألمانيا لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أحيل طيه استنتاجات رئيس المؤتمر الدولي للعلوم والقانون الدولي وحماية المناخ في منطقة القطب الشمالي (انظر المرفق). وقد عقد المؤتمر في برلين في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، ونظمت وزارتا خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية وفنلندا. وتلقى المؤتمر دعماً من عدد من المؤسسات الأكاديمية المرموقة في الاتحاد الروسي وألمانيا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وبما أن التغيرات الكبيرة في منطقة القطب الشمالي تتسم بالأهمية على الصعيد العالمي في نظر حكومتي، فإن تضافر أعمال الرصد والبحث ذو أهمية محورية من أجل فهم آثار تغير المناخ والتخفيف منها حسبما نأمل.

ولذلك أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٥.

(توقيع) بيتر ويتيغ

السفير

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

استنتاجات رئيس المؤتمر الدولي للعلوم والقانون الدولي وحماية المناخ في منطقة القطب الشمالي: الجوانب القانونية للعلوم البحرية في المحيط المتجمد الشمالي*

برلين، ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١١

١ - تتسم منطقة القطب الشمالي بأهمية محورية في ما يتعلق بالمناخ العالمي. ويمكن رؤية آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي وفي منطقة القطب الشمالي نفسها. فهناك تغييرات أساسية في مستوى الجليد في القطب الشمالي في ما يتعلق بنوعيته وامتداده وسماكته نتيجة للاحتراق العالمي والتطورات البيئية الأخرى التي تشمل التلوث بالكربون وتحمض المحيطات. ولا تتبع أسباب تغير المناخ من منطقة القطب الشمالي بل أساسا من خارج منطقة القطب الشمالي، وبالتالي فإن العناصر المؤثرة غير المتصلة بمنطقة القطب الشمالي تعد أهدافا رئيسية تتأثر بتغير المناخ. ولكن هذا قد يتغير إذا ومتى تزايدت الأنشطة الاقتصادية في منطقة القطب الشمالي.

٢ - وتعد حرية البحث العلمي البحري على النحو المنصوص عليه في قانون البحار الدولي شرطا أساسيا. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار النظام القانوني الأساسي للبحث العلمي البحري في المحيط المتجمد الشمالي والتوازن القانوني بين المصالح الوطنية والمصالح المشتركة في هذا الصدد. ويمكن النظر إلى التعاون الدولي العلمي باعتباره إحدى القضايا المشتركة في ما يتعلق بمنطقة القطب الشمالي.

٣ - وثمة حاجة إلى تحقيق التوازن بين مصالح الدول الساحلية في منطقة القطب الشمالي والمجتمع الدولي في إطار الاتفاقية. ولم تفض المناقشات المتعلقة بوضع نظام خاص للتعاون العلمي في منطقة القطب الشمالي إلى نتائج قطعية حتى الآن. وفي نفس الوقت، قد يكون نظام الاتفاقية قابلا لمزيد من التطوير في المستقبل.

٤ - ويعد التعاون الدولي أمرا حيويا في ما يتعلق بالحوكمة في منطقة القطب الشمالي.

* نظمت المؤتمر وزارة الخارجية الاتحادية بألمانيا بالتعاون مع وزارة خارجية فنلندا. وقدم الدعم معهد ألفريد فيغيز للبحوث القطبية والبحرية، برينهاغن، ألمانيا؛ ومعهد بحوث منطقة القطب الشمالي وأنتاركتيكا، سانت بطرسبورغ، الاتحاد الروسي؛ ومركز منطقة القطب الشمالي، جامعة لابلاند، روفانييمي، فنلندا؛ ومركز البحث الدولي لمنطقة القطب الشمالي، فيربانكس، ألاسكا، الولايات المتحدة؛ ومعهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي، هايدلبرغ، ألمانيا.

ومن شأن تبادل البيانات أن يغني الجوانب المفيدة للبحث العلمي البحري في منطقة القطب الشمالي.

٥ - ويجب أن يجرى استغلال المناطق التي أتيح الوصول إليها حديثا في منطقة القطب الشمالي بطريقة مستدامة. ويجب تحقيق التوازن بين الآفاق الاقتصادية والاحتياجات البيئية.

٦ - وستبقى مناطق واسعة من المحيط المتجمد الشمالي ضمن مناطق أعالي البحار، حيث تتاح حرية البحث العلمي البحري.

٧ - وتتصرف جميع الجهات الفاعلة المعنية على أساس قانون البحار الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتستكمل القواعد الدولية بشتى القوانين والأنظمة المحلية. وينبغي تبسيط الإجراءات المحلية وتحديد أفضل الممارسات من أجل دعم البحث العلمي البحري. وستكون مواءمة الإجراءات القائمة للحصول على الإذن بإجراء البحث محل ترحيب. وعلى وجه الخصوص، ستكون إجراءات النافذة الواحدة مفيدة.

٨ - ويوصى بأن توضع مبادئ توجيهية من أجل مساعدة الدول الساحلية على تطبيق قواعد الاتفاقية على نحو أكثر تجانساً. وينبغي أن تولي هذه المبادئ التوجيهية الأفضلية للبحث العلمي البحري الذي يجري عن طريق التعاون، بما في ذلك التعاون من دون تمييز بين علماء الدول الساحلية والدول التي ليس لها حدود مع منطقة القطب الشمالي، للبحث العلمي البحري الذي يعزز المعرفة بالمسائل البيئية. وفي هذا الصدد، يمكن الاستعانة بأحكام معاهدة أنتاركتيكا والممارسات المعمول بها بموجبها.

٩ - ويجب أن تأخذ البحوث التي تجرى في منطقة القطب الشمالي بعين الاعتبار المصالح المشروعة لعدد كبير من أصحاب المصلحة: الشعوب الأصلية والدول والمنظمات الدولية والباحثون والجهات الفاعلة الاقتصادية على حد سواء.

١٠ - ويؤثر تغير المناخ في جميع أسس النظم الثقافية للشعوب الأصلية. وينبغي للمجتمع الدولي، من ثم، تحسين التعاون مع الشعوب الأصلية بما يعكس على نحو أوفى ارتباطها الفريد بمنطقة القطب الشمالي.

١١ - وتمنح الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، المتعلقة بالبحث العلمي البحري، ولا سيما المادة ٢٤٦، الدول الساحلية حرية كبيرة لتفسير وتحديد ما إذا كان المشروع البحثي يركز على الموارد أم لا. وبصرف النظر عن ذلك، فإن نظاماً قانونية مختلفة تنطبق على البحث في الجرف القاري وأعالي البحار فوقه. ومن الناحية الرسمية، يختلف نظام البحث العلمي المتعلق بالجزء الخارجي من الجرف القاري عن النظام المتعلق بالجرف القاري.

- ١٢ - وتستخدم الاتفاقية مصطلحات علمية في سياق قانوني. وقد يختلف الاستخدام القانوني لتلك المصطلحات عن المصطلحات العلمية المقبولة. ف”الطبيعة لا تقبل الحدود والفروق القانونية“. ويبرز هذا الحاجة إلى التعاون المتعدد التخصصات بين علماء الطبيعة والمحامين في منتديات من قبيل مؤتمرات برلين المتعلقة بمنطقة القطب الشمالي.
- ١٣ - ويعد التعاون العلمي الدولي في المحيط المتجمد الشمالي حقيقة واقعة. ويمتد التعاون أيضا إلى سياق المطالبات بالجروف القارية الموسعة. ويعود هذا التعاون بالنفع على تقاسم اللوجستيات والموارد. ويساعد التقييم المشترك للبيانات جميع الأطراف الفاعلة في الوصول إلى فهم أفضل للمحيط المتجمد الشمالي.
- ١٤ - ويجب التمسك بحرية إجراء البحث العلمي البحري والمحافظة عليها. وهناك آراء مختلفة في ما يتعلق بالمدى الملموس لتطبيق مبدأ التراث المشترك للإنسانية. فالمصالح المشتركة تشكل مجموعة متغيرة من القوانين الدولية. ويمكن النظر إلى التعاون الدولي العلمي باعتباره إحدى القضايا المشتركة في ما يتعلق بمنطقة القطب الشمالي.
- ١٥ - وهناك حاجة إلى معالجة التفاعل بين الاتفاقية والاتفاقات الدولية الأخرى. ويلزم إجراء المزيد من البحث والمناقشة من أجل فهم الترابط القانوني بين النظم المختلفة.
- ١٦ - وسيبقى هناك قدر من عدم اليقين في ما يتعلق بالامتداد الدقيق للجروف القارية لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري، باعتبار أن لجنة حدود الجرف القاري لا تزال بحاجة إلى وقت طويل لإنجاز أعمالها. وثمة آراء متضاربة بشأن ممارسة الدول الساحلية لولايتها قبل أن تصدر اللجنة توصياتها بشأن الحدود الخارجية للجرف القاري. غير أن هذه المسألة ينبغي ألا تشكل عبا على البحث العلمي البحري في المستقبل.
- ١٧ - وفي ”المنطقة“، تشكل السلطة الدولية لقاع البحار وسيلة لنشر نتائج البحث العلمي البحري. وتمثل السلطة متدى لتبادل النتائج العلمية وهي تبين بذلك التوجه العام للاتفاقية نحو التعاون الدولي.
- ١٨ - وهناك نقاش جار بشأن جدوى استكمال القواعد الملزمة المتفق عليها عالميا من الاتفاقية بمبادئ غير ملزمة. ومن شأن الجمع بين النوعين أن يكون مفيدا للدول الساحلية وكذلك للعلماء.
- ١٩ - وتعيق الصعوبات المصادفة في عمليات التطبيق في ما يتعلق بالبحث في منطقة القطب الشمالي تطوير التكنولوجيا المتصلة بالبحث. وتتعاون هذه الصناعة مع الشعوب الأصلية، آخذة بعين الاعتبار وضعهما الفريد في منطقة القطب الشمالي.

- ٢٠ - ويتطلب فهم النظام المناخي في القطب الشمالي علوما متكاملة في مجالات الإشعاع الجوي والشمسي والجليد البحري والمحيطات، بما في ذلك المشاهدات وأنشطة النمذجة.
- ٢١ - وتتمثل المسألة الأساسية المتعلقة بتحسين ظروف البحث العلمي البحري في إمكانية الوصول. وتتوقف إمكانية الوصول على الثقة المتبادلة. وينبغي أن يظل المحيط المتجمد الشمالي منطقة تآزر وتعاون علميين ممتازين على الصعيد الدولي.
-